

القرار رقم ٤٦/٢٠١٩

- إن رئيس مجلس المفوضين في الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد/ وزير الاتصالات والتقانة
- بناء على القانون رقم /١٨/ لعام ٢٠١٠، المرفق به قانون الاتصالات.
 - وعلى المرسوم رقم /٢٦١/ لعام ٢٠١٠، المرفق به اللائحة التنفيذية بقانون الاتصالات.
 - وعلى القانون رقم /٣٨/ لعام ٢٠١٧، والمرفق به قانون البريد.
 - وعلى المرسوم رقم /٥٣/ تاريخ ٢٠١٩/٢/١١ المتضمن تسمية أعضاء مجلس المفوضين في الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد.
 - وعلى محضر اجتماع مجلس المفوضين في الجلسة السابعة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩ /٧/ ١٦
 - وعلى تقرير اللجنة المشكلة بالقرار رقم /٥٤/ تاريخ ٢٠١٩/٣/١٢ المكلفة بدراسة واقتراح وضع أجور على تقديم طلب ترخيص ترددات

يقرر ما يلي:

- مادة ١ - يوافق المجلس على وضع أجور على تقديم الطلب لترخيص الترددات والإجراءات اللازمة لذلك وفق مايلي:
- ١- يستوفي أجر لمرة واحدة على الطلبات المقدمة للهيئة للحصول على ترخيص الترددات وفق ما هو محدد أدناه ولكل طلب إضافة لأي رسوم مقرره على هذه الطلبات عملاً بالقوانين والمراسيم النافذه:

الأجر	نوع الطلب
١٠٠٠٠ ل.س	طلب ترخيص جديد، أو طلب تعديل ترخيص، أو طلب تجديد ترخيص
٦٠٠٠ ل.س	طلب تجديد الترخيص
٢٠٠٠ ل.س	طلب بدل (تالف/ مفقود)

٢- هذه الأجر غير قابلة للاسترداد أو التجزئة مهما كانت نتيجة معالجة الطلب.

الجمهورية العربية السورية
الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد

مجلس المفوضين

٣- تُعفى من هذه الأجرور الطلبات المقدمة من الجهات الحكومية لأنها أساساً معفاة من الرسوم والطوابع على الطلبات والعرائض.

٤- تُعفى من هذه الأجرور الطلبات العائدة لتراخيص السفن وطلبات السفارات الأجنبية وما في حكمها والمنظمات الدولية التي ترد طلباتها ع/ط وزارة الخارجية.

٥- تستوفى هذه الأجرور وفق الآلية التنفيذية التالية:

أ. تحال كافة الطلبات الخاصة بترخيص الترددات إلى مديرية الطيف الترددي الراديوي والتي تقوم بما يلي:

- تحدد قيمة الأجر المقرر على كل طلب.
- تسطر كتاب بخصوص الأجر المقرر على الطلب إلى المديرية المالية للتحويل.
- توجيه صاحب الطلب أو التواصل معه لتسديد أجر طلبه.
- لا تعالج الطلبات الخاضعة لأجر الطلب إلا بعد إشعارها بسدادها.

ب. تقوم المديرية المالية بالتحويل وتشعر مديرية الطيف بأنه تم التسديد.

مادة ٢- يمكن للهيئة مراجعة هذه التعرفة وتعديلها دون إشعار مسبق وكلما اقتضى الأمر ذلك.

مادة ٣- يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويُعمل به من تاريخ النشر، ويُبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٦ / ٨ / ٢٠١٩

رئيس مجلس المفوضين

وزير الاتصالات والتقانة

المهندس إياد الخطيب

١٧٥١